جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

خصوصية التخطيط لدرء أزمات العولمة

أ.د. عامر خضير الكبيسي

٢٠٠٦

خصوصية التخطيط لدرء أزمات العولمة

أ. د. عامر خضير الكبيسي

١ . التخطيط لمواجهة أزمات العولمة

المقدمـــة

لم يسبق لظاهرة ناشئة أو لفكرة جديدة أن فرضت نفسها على الكُتاب والمنظرين بهذه السرعة والقوة كالذي فعلته وفرضته ظاهرة العولمة. ويكفي للتدليل على ذلك الوقوف على قائمة الكتب والمقالات التي نشرت حولها في كل اللغات خلال السنوات الخمس الأخيرة. غير أن ذلك لم يمنع استمرار الجدل والنقاش المعمق بين المؤيدين والمعارضين لها على مختلف المستويات والتخصصات وعبر جميع القارات (كيركبرايد، ٢٠٠٤م، ص ٤٠).

ومن الطبيعي أن يكون للمعنيين بشئون الحكم والإدارة وللمهتمين بالقضايا المجتمعية والأمنية نصيب في مناقشة الأبعاد الإيجابية والسلبية التي نجمت عن تطبيقات العولمة ورؤية محددة لكيفية التعامل معها والتكيف مع متطلباتها واحتواء ضغوطها وإفرازاتها بعد أن لاحت في الأفق تباشير الأزمات والتحديات التي ستصاحبها خلال العقدين المقبلين على أقل تقدير.

ولكي لا تؤخذ المجتمعات النامية ومنها أقطارنا العربية على حين غرة أو تفاجئ مؤسساتها الإدارية والأمنية بآثارها ومضاعفاتها دون تحسب أو توقع، يصبح التخطيط من الضرورات التي تحظى بالأولوية وتستحق الاهتمام من قبل القيادات السياسية والإدارية والأمنية.

وانطلاقاً مما تقدم تأتي ورقتنا العلمية هذه لتركز على مفهوم العولمة والتعريف بالآراء التي يطرحها المؤيدون والمعارضون لمعطياتها ولآثارها، ولتشخيص أهم الأزمات التي سترافقها، ولتطرح التخطيط كمنهج للوقاية وللعلاج لإفرازات العولمة ولأزماتها.

١ .١ العولمة : مالها وما عليها

أعطيت للعولمة تعريفات عديدة تتباين في شكلها وفي مضمونها بتبابين المواقف منها بالتأييد أو بالرفض . فالذين يؤيدون العولمة ويدعون لها ويروجون لايجابياتها يرون أنها لا تخرج عن كونها خليطاً أو حصيلة للمضامين وللخصائص التالية (جاكسون، ٢٠٠٣، الكبيسي، ٢٠٠٥م) :

١ ـ إنها مجموعة لأفكار ولمبادئ عقلانية وعصرية بديلة لأخرى قديمة وتقليدية .

٢ ـ إنها حزمة خيارات للإصلاح والتجديد لمختلف نواحي الحياة ونظمها .

٣ ـ إنها هوية كونية لضم جميع البشر أينما وجدوا على ظهر كوكب الأرض .

٤ ـ إنها مرجعية عالمية قائمة على التجرد من الماضي وتفعيل الحاضر والتحسب للمستقبل .

٥ ـ هي ثورة اجتماعية وتقنية وتنظيمية لعصر ما بعد الصناعة .

٦ ـ هي منهج اقتصادي لتعظيم دور القطاع الخاص والتخفيف من أعباء الحكومات .

٧ ـ هي ليبرالية جديدة وحداثة لما بعد الامبريالية والحداثة .

٨ ـ هي آخر فكرة لإقامة عالم بلا حدود ولتبشر بنهاية التاريخ .

٩ ـ هي فلسفة سياسية لإشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم منظمات المجتمع المدني .

والمتأمل في هذه التعريفات لا يمكنه إلا أن يستبشر خيراً بقدوم قطار العولمة . فهي خيار جاهز واستراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى مد يد العون

والمساعدة لدول العالم الثالث لكونها ستوظف الموارد والطاقات المتاحة عالمياً من خلال إدارتها بقوى السوق وتحريرها من إدارة الدولة البيروقراطية المقيدة لحركة السلع والأموال والأفراد. وفي ظلها سينتعش القطاع الخاص، ويقوى دور المنظمات السياسية والاجتماعية والاتحادات المهنية، وتكون الانتخابات وصناديق الاقتراع هي الطريق الآمن لتداول السلطة، وتكون الشفافية هي السبيل لمكافحة الفساد ومراقبة أداء النظم السياسية والإدارية والحد من الاحتكار والاستغلال والاستئثار بالمال العام.

أما الوجه الآخر للعولمة فيتمثل في التعريفات التي يطرحها المعارضون لها والرافضون لمنطلقاتها والمنتقدون لما تكشّف عنها من ملامح أو ظهر منها من أعراض وآثار. فالعولمة عند هؤلاء تعبر عنه الخصائص والمواصفات التالية كما يطرحها هؤلاء و (بكار، ٢٠٠٠م، أنور، ٢٠٠٤م):

١ ـ العولمة هي الاسم الحركي للأمركة ولهيمنة القيم الغربية.

٢ ـ هي إعادة تنظيم للحياة لتعظيم النموذج العلماني.

٣ ـ هي تهميش للسيادة الوطنية ولهيمنة الشركات العملاقة.

٤ ـ هي تيار أيديولوجي لتسويق الاستعمار القديم بقوالب جديدة.

٥ ـ هي حركة يتستر خلفها المحافظون الجدد لتقويض الفكر الأصولي المهدد للرأسمالية.

٦ ـ هي الحلقة الأخيرة للصراع بين الحضارات لفرض إرادة القطب الواحد.

٧ ـ هي جهد مخطط لاختراق الآخر وسلبه إرادته وإعادة تشكيل وعيه.

٨ ـ هي التوظيف الفعال للقوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية للدولة العالمية

وفرض نفوذها على الدول الأطراف (بوكسبرغر وكلينمنتا، ١٩٩٩م).

وعولمة هذه خصائصها وهذه مقاصدها لا يمكن إلا أن تكون شراً ووبالاً على الفقراء والضعفاء الذين يعيشون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية والذين يشكلون قرابة الثلثين من سكان المعمورة وينتشرون في أكثر من مائة وخمسين دولة آسيوية وأفريقية إضافة لدول أمريكا اللاتينية. إذ يرى اصحاب وجهة النظر هذه أن العولمة أيديولوجية غازية تدعمها قوة عسكرية رهيبة وتمولها ثروة اقتصادية كبيرة وتدعمها شبكات إعلامية تهيمن على الأرض والفضاء لا يمكن أن تكون عقلانية في أهدافها وإنسانية في سلوكياتها ومتزنة في طموحاتها خاصة حين تكون ميكافيلية في نهجها وذرائعية في تفسيراتها كما هو واضح في تصرفاتها وسياساتها.

وهناك من يقف وسطاً بين وجهتي النظر آنفتي الذكر ممن يرون أن للعولمة ايجابيات يمكن إذا أحسن توظيفها واستثمارها أن تسهم في تحسين بعض الأحوال وحل بعض الاشكاليات. وأن لها سلبيات وأخطار قد تنجم عن إساءة تطبيقها أو استغلالها لصالح طرف على حساب آخر ولذلك يدعون إلى ضرورة التعامل معها بواقعية وبحذر شديدين من أجل مضاعفة عوائدها وتقليص إفرازاتها والحد من أزماتها للحد الأدنى. وهذا هو الموقف الوسط الذي تكاد تتبناه النظم والحكومات المحافظة والمعتدلة التي تحرص على احتواء هذه الهجمة الشرسة للعولمة واتقاء المضاعفات التي تترتب على رفضها ومقاومتها. ويُعد التخطيط بكل أشكاله وأساليبه وفقاً لوجهة النظر هذه من بين الآليات الواقية من بعض مخاطر العولمة والمعالجة لبعض سلبياتها وأضرارها حين يتعذر منعها (الجميل، ٢٠٠٠م، ص ٨٦).

١ .٢ الأزمات المحتملة للعولمة

تعرف الأزمات بأنها أحداث مفاجئة وغير سارة تنجم عنها أضرار وإشكاليات يتعذر تجاهلها . وبنفس الوقت يصعب معالجتها بيسر أو بدون جهد ومشاركة من قبل الأطراف المعنية بها . وكثيراً ما تحدث صدمة تفقد المتأثرين بها توازنهم وتجعلهم في حيرة من أمرهم .

وقد تكون هذه الأزمات سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو أمنية في طابعها غير أن آثارها تتجاوز نطاقها الذي اتسمت به لتعم وتشمل القطاعات والمجالات الأخرى بسبب التداخل والترابط العضوي بين النظم وبيئتها أو تعدد الأطراف المجتمعية المتأثرة بها .

ومع أن بعض الأزمات التي تظهر هنا وهناك لا يمكن التحسب لوقوعها وأن لكل قطر خصوصيته وظروفه التي تسهم في حدوث الأزمات وتكرارها فإن البعض الآخر من الأزمات قد يقع في دائرة التوقع ، مع بقاء الاحتمالات حول درجة تحققها أو حجم أضرارها غير مؤكدة في العديد من الحالات (خطاب ، ٢٠٠٣م ، ص ٥١) .

وفي ضوء ما تطرحه العولمة من توجهات ومنطلقات وما تتطلع له من تغيير وإعادة هيكله لمختلف النظم والسياسات والبنى السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية ، يمكن توقع بعض الأزمات التي يجدر بالدول النامية بوجه عام أن تحسب لها الحساب وتعد لها الخطط ، وتضع لها البرامج التي تمكنها من التكيف مع التحديات المرافقة لها وتقليص الآثار السلبية الناجمة عنها أن تعذر تجنبها .

وفي أدناه نماذج من الأزمات التي تقع ضمن دائرة التوقع والتحسب نطرحها على سبيل المثال لا الحصر خاصة وأن بعضها قد تحقق فعلاً في بعض الأقطار بينما بدت الملامح للبعض الآخر تلوح في الأفق.

١ .٣ .١ لأزمات السياسية

كتلك التي تنجم من هيمنة القطب الواحد وتصاعد الضغوط التي تُفرض على الدول النامية بوجوب إشاعة الديمقراطية والشفافية وتمكين منظمات المجتمع المدني والأقليات من المشاركة في الحياة السياسية واعتماد الانتخابات لتداول السلطة.

فقد يؤدي الأصرار على فرض هذه التوجهات والتدخل الخارجي بشئون المجتمع قبل أن تهيىء المستلزمات البيئية والبنى التحتية الضرورية لهذه الإصلاحات إلى إضعاف السيادة الوطنية وتعريض وحدة الصف للخطر، وزعزعة ثقة المواطن بنظامه السياسي. وقد يؤدي ذلك إلى إفراغ المفاهيم الجديدة من مضامينها لتصبح مجرد شعارات لا طائلة من تطبيقها لعدم الإيمان بجوهرها أو توفر مستلزماتها.

ولذلك يصبح التخطيط للتنمية السياسية ولتفعيل المشاركة الجماهيرية من المتطلبات الأساسية التي تخفف من حدة هذه الأزمات، ويسهم في وضع البرامج المتوسطة والبعيدة المدى الكفيلة بتعميق الوعي السياسي وإقامة المنظمات المهنية والإعلامية التي تعرف المواطنين بواجباتهم وحقوقهم وتحسن قدراتهم على ممارسة العملية الديمقراطية وتعرف بمستلزماتها وبمراحل تطبيقها لكي لا يؤدي التعجل والضغط الخارجي إلى انحرافها وخروجها عن مسارها الصحيح، فتشيع الفوضى وعدم الاستقرار ويصبح العنف السبيل إلى وقف هذه الظواهر السلبية قبل استفحالها وحدوث ما لا تحمد عقباه.

١ .٣ .٢ الأزمات الإدارية

كتلك التي تنجم عن الفساد الذي يصاحب خصخصة المشروعات الحكومية وتعظيم دور القطاع الخاص وتسريح الأعداد الكبيرة من موظفي الدولة بحجة تخفيف العبء عن الموازنة العامة. كما تسهم بطالة الخريجين في إنعاش الوساطات والولاءات على حساب الكفاءة في عمليات التعيين والتسريح في أجهزة الخدمة المدنية. ويؤدي تقليص الخدمات والسلع المدعومة إلى تنافس المواطنين ودفع بعضهم إلى تقديم الرشاوي وإفساد ضمائر الموظفين، الذين يدفعهم التضخم ومحدودية الرواتب إلى استغلال مواقعهم. وقد أكدت الدراسات والبحوث التي نشرت مؤخراً على تصاعد معدلات الفساد الإداري المتمثلة في تواطؤ العاملين في الأجهزة الأمنية والمدنية في عمليات التهريب والتهرب الضريبي وإجراء المناقصات وتوقيع العقود مع الشركات الأجنبية التي أسهمت العولمة في توسيع دائرة نشاطها واختراقها للمواقع القيادية العليا في العديد من الدول النامية. إضافة لتورط بعض المسؤولين في عمليات دفن النفايات الصلبة والسائلة السامة على أراضي دولهم مقابل العمولات الكبيرة (الكبيسي، ٢٠٠٥م).

وإزاء هذا الواقع وما يتوقع أن يحدث من أزمات إدارية أخرى يصبح لزاماً على النظم الإدارية أن تعتمد التخطيط الإداري لإعادة توزيع القوى العاملة على القطاعات المختلفة وإعادة تأهيليها في ضوء الاحتياجات المتجددة، ومراجعة سياسات الرواتب والأجور وسياسات التحفيز والانتماء لتحصين موظفي الدولة من إغراءات الفساد ورفع مستويات أدائهم من خلال التدريب والتعليم الذاتي المستمر وتمكين القيادات الشابة من توظيف طاقاتها الإبداعية في مواجهة المشكلات والأزمات الطارئة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني (أبو الفضل، ٢٠٠٤م).

١ .٣ .٣ الأزمات الاقتصادية

وهي تلك الاشكاليات التي ترافق عمليات التحول إلى اقتصاديات السوق وحرية التجارة الخارجية والانضمام للاتفاقيات الدولية والإقليمية والالتزام بسياسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الخارجية والبنك الدولي. وقد استشعرت هذه المنظمات ما يرافق التزاماتها وقراراتها الموجهة للدول النامية المدنية من أزمات ومضاعفات سلبية بما فيها الفساد الذي اتهم به بعض المسؤولين والقياديين فيها. مما اضطرها إلى التعاقد مع مراجعين ومدققين مستقلين للنظر في الدعاوى المرفوعة حول عمليات الرشاوى والعمولات والاختلاسات التي تورط بها بعض مسؤولي هذه المنظمات.

كما أدت عمليات التجارة الإلكترونية وحرية التجارة والاتجار بالمخدرات وبالأعضاء البشرية والهجرة غير المشروعة إلى تفشي عمليات غسل الأموال وتزوير العملة والتلاعب بأسعار صرف العملات الوطنية مقابل العملات الصعبة مما أدى إلى تراجع قيمتها الحقيقية وتنامي معدلات التضخم وتدني مستويات العيش لعموم المواطنين، وتضرر الطبقات الوسطى من الموظفين وصغار التجار والكسبة (هرست وطومسون، ٢٠٠٠م).

كما تأثرت بعض الصناعات الوطنية والمنتجات الزراعية التي كانت تتمتع بالحماية بمنافسة خارجية شديدة أعاقت صادراتها بعد أن أصبحت ملزمة بمعايير الجودة الشاملة واتفاقيات الايزو الدولية.

ومن شأن أي من الظواهر والإفرازات المشار لها أعلاه أن تحدث أزمات اقتصادية مختلفة وحادة تتمثل في الكساد أحياناً وفي التضخم أحياناً أخرى. كما تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والميزان التجاري ومستويات الدخل الفردي ومستويات المعيشة في هذه الأقطار. وقد كان للعولمةدورمباشر في

مضاعفة بعض هذه الأزمات على المدى القصير على أمل أن تجني هذه الأقطار فوائد العولمة على المدى البعيد وهذا ما لا يلوح بالافق (كيركبرايد، ٢٠٠٤م).

ومن هنا تأتي أهمية التخطيط الاقتصادي للحد من الآثار السلبية لهذه الأزمات ولوضع السياسات العامة والخطط الاستراتيجية الموجهة لعمليات التنمية المستدامة والآليات الضابطة لدور القطاع الخاص وتوفير المناخ الاقتصادي المشجع لاستقطاب رؤوس الأموال الاجنبية دون المساس بسيادة الدولة على مواردها الاقتصادية أو التضحية بحقوق الاجيال القادمة والوقوع في فخ القروض والديون وما يترتب عليها من التزامات (Jepson, 2004, p.3020).

١ .٣ .٤ الأزمات الأمنية

وعلى الرغم من أن لأغلب الأزمات السياسية والإدارية والاقتصادية الآنفة الذكر مضاعفات وإفرازات أمنية قد تكون بالغة الخطورة، فإن للأزمات ذات الطابع الأمني تأثيرها الأشد على معظم نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها.

ومعلوم أن العولمة بوجه عام وردود الفعل التي نجمت عنها، ومنها أحداث الحادي عشر من سبتمبر بوجه خاص قد أفرزت العديد من الظواهر التي تسببت في إشاعة العنف سواء في العلاقات ما بين الدول أو ما بينها وبين الفئات والمنظمات التي سعت إلى رفض الاحتلال الأجنبي أو مقاومة تواجده على أراضيها عن طريق العمليات المسلحة وحرب العصابات. فكان الإرهاب هو المصطلح الذي تبنته الولايات المتحدة وحلفائها كشعار تتستر به لتوسيع دائرة نفوذها، ونشر قواتها وقمع كل من يقف بوجهها أو يتخلف عن تنفيذ مطالبها.

ولا تقتصر الأزمات الأمنية على موجات الإرهاب والشغب والمظاهرات وما أحدثته من تهديد للأمن وترويع لعموم المواطنين وإنما تجاوزته بظهور ما

يسمى بالجرائم المنظمة والجرائم المستحدثة التي تنوعت وتعددت أساليبها ومجالاتها وصارت تستخدم أحدث التقنيات وتتنقل عبر القارات، فشغلت الأجهزة الأمنية وأعاقت عمليات التنمية واستنزفت المليارات من المال العام ناهيك عن الخوف والقلق وعدم الاستقرار الذي أشاعته في النفوس والضحايا التي أوقعتها في الأرواح (خطاب، ٢٠٠٣م).

ومن المؤسف أن تكشف بعض الأحداث وبعض الأزمات عن تورط أو تستر البعض من رجال الأمن في تنفيذ أو تسهيل النشاط الإرهابي أو في تمرير جرائم التهريب والاتجار غير المشروع أو في أعمال السلب والنهب، والاغتصاب، والتزوير، والاغتيال، والخطف وتهديد السياح الأجانب لدوافع سياسية تارة أو للحصول على الفدية أو لإشباع غرائزهم وأطماعهم الشخصية بطرق غير مشروعة (جاكسون، ١٤٢٣هـ، ص ٣٨٣).

وهناك من ينسب ذلك لسوء انتقاء المرشحين للعمل في الأجهزة الأمنية أو لضعف برامج تأهيليهم وتحصينهم، بينما ينسبه آخرون إلى سوء أوضاعهم المعاشية وتدني مرتباتهم وعدم توفير الحد الأدنى من ظروف العيش الكريم لأسرهم. ويظل من يؤكد العلاقة بين هذه السلوكيات المنحرفة والعولمة الثقافية التي أسهمت في إضعاف القيم لدى الشباب وروجت لثقافة الاستهلاك والإثراء السريع واوقعتهم في شباك المروجين للمخدرات وباعة الهوى، ففقدوا توازنهم وتورطوا في جرائم السرقات والابتزاز وفرض الأتاوات فأصبحت هذه الفئة مُهددة للأمن بدلاً من أن تكون حامية له. ولا شك أن وجود هذه العناصر داخل الأجهزة الأمنية يعد مصدراً للعديد من الأزمات الأمنية التي يصعب احياناً كشفها.

وعلى الجانب الآخر تأثرت فئة محدودة من رجال الأمن بالأفكار والمفاهيم الرافضة للعولمة لكونها تجد في هيمنتها خطراً يهدد المجتمعات ويفقدها هويتها.

فوقعت في شباك الداعين للمقاومة وللجهاد وتأثرت بالدعوات المتطرفة التي وظفت حماسها وأفرغت طاقاتها في قتل الأبرياء من أبناء وطنهم. فكان لابد من وقف هذه الظواهر ومنع وقوعها واتخاذ السبل الكفيلة ضد أي اختراقات في صفوف رجال الأمن واستنهاض هممهم وتقوية ولائهم وانتمائهم لأوطانهم ولأجهزتهم الأمنية. وهذا لا يتحقق بدون تخطيط لإدارة الموارد البشرية الأمنية ليكفل حسن انتقاء عناصرها وتدريبهم وتحصينهم وتحسين مستويات عيشهم ليكونوا في مستوى المسؤولية الأمنية الملقاة على عاتقهم.

من كل ما تقدم تتضح خصوصية الأزمات المرافقة للعولمة عن الأزمات الأخرى. فهي تتسم بشمولية الآثار والأضرار التي تنجم عنها، لكونها تمس شرائح المجتمع المختلفة وتعرض المصلحة العامة والمال العام للمخاطر الجسيمة. وأن مواجهة هذه الأزمات لا تقتصر على جهة محدودة بل يتطلب مشاركة جماهيرية واسعة إضافة إلى تضافر جهود النظم السياسية والاقتصادية والإدارية والأمنية معاً. فالتضخم وتقلبات أسعار الصرف وتراكم الديون وفوائدها، وغسل الأموال القذرة ورفع الدعم عن السلع الغذائية، وهي نماذج للأزمات الاقتصادية للعولمة تختلف عن غيرها من الأزمات الناجمة عن السرقات أو عن الغش والتزوير في بعض الوثائق والمستندات أو إفلاس شركة عامة أو خاصة (إبراهيم، ٢٠٠٥م، ص ٧٨).

كما أن أزمات العولمة غالباً ما يمتد ضررها وأثرها خارج الحدود القطرية ليعم عدداً من الدول. وقد يظل خطرها مؤثراً لسنوات أو لعقود بعيدة. فتراجع القيم الأخلاقية وانتشار ثقافة الاستهلاك والكسب السريع ودفن المواد الملوثة في المياة الإقليمية لا يمكن معالجتها بالطريقة التي تطفأ بها الحرائق أو تعالج بها الفيضانات.

ومن هنا تأتي أهمية تضافر الجهود الدولية ودور منظمات هيئة الأمم المتحدة المتخصصة والتجمعات الإقليمية والجمعيات العلمية والإنسانية والجامعات ومراكز البحوث والاتحادات والنقابات والمؤسسات الإعلامية للتصدي لما يمكن أن تفرزه العولمة من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

١ . ٤ التخطيط الموجه لأزمات العولمة

التخطيط بمعناه العام هو تصوير للمستقبل وتهيؤ لمستلزماته وإعداد لتحدياته ووقاية من أزماته ومعالجة لاشكالياته. ولذلك يُعد من الوظائف الأساسية للقادة وللمدراء، والتخطيط منهج مؤسسي للمنظمات، وأسلوب علمي وعملي تمارسه جميع المستويات، من أجل تحديد أهدافها وأنشطتها ووسائلها واتخاذ قراراتها (مصطفى، ١٩٩٩م، ص ٥٥-٧٠).

وبقدر تعلق الأمر بمواجهة أزمات العولمة ينبغي التمييز بين الأنواع التالية من التخطيط وهي :

١ .٤ .١ التخطيط الاستراتيجي

الذي يهدف إلى طرح الرؤى المستقبلية وتحديد رسالة المنظمة وأهدافها البعيدة المدى، والتنبؤ بأهم الأزمات والأشكاليات التي ستواجهها قبل وقوعها، ورسم السياسات والخطط البديلة لمواجهة المواقف المتوقعة ودرجات احتمال تحققها.

ويتحقق ذلك من خلال تحليل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وتشخيص نقاط القوة والضعف فيها، ومقارنة الفرص المتاحة بالتهديدات المحتملة، ووضع التصورات التي تحول دون وقوع الأزمات قدر الإمكان. وممارسة التخطيط

الاستراتيجي يستلزم المشاركة وتكوين فرق العمل وتوظيف أحدث وأدق المعلومات، وتعبئة الطاقات الفكرية وتشجيع الإبداع من أجل استشراف المستقبل والتدخل لصنع الأحداث ورسم المسارات الآمنة وفقاً لتطلعات الجماهير ورغبات العاملين واستجابة لمتطلبات الظروف المحلية والدولية المحيطة.

ومهمة التخطيط الاستراتيجي هنا تتمثل في الوقاية (Proactive) من حدوث الأزمات أو منع وقوعها باتخاذ الاحتياطات التمهيدية أو بالتحكم في الظروف التي تسهم في تبنيها وتشجيعها، أو باحتواء القوى الضاغطة باتجاهها وتحييد الأطراف والمتغيرات المستفيدة منها.

١ .٤ .٢ التخطيط التكتيكي

ويهدف إلى معالجة الأزمات فور وقوعها (Reactive) والتخفيف من آثارها ومخاطرها ومعالجة الأضرار الناجمة عنها وتقليص الخسائر البشرية والمادية والمجتمعية المترتبة عليها. ويتحقق ذلك بالتركيز على العمليات التنفيذية والتشغيلية وتنظيم الخطوات الإجرائية وتهيئة الوسائل التقنية الكفيلة بتهدئة الأوضاع والاستماع للآراء والمقترحات التي تطرحها الجهات المعنية والمتضررة من الأزمات وما يرافقها من أحداث.

ويستلزم التخطيط التكتيكي حشد الجهود وتعبئة الموارد والاستفادة من تجارب الأزمات السابقة المماثلة واستثارة حماس وإمكانيات منظمات المجتمع المدني ومخاطبة الرأي العام لتهدئة المشاعر والرد على الإشاعات وتعريف الجمهور والزبائن بما ينبغي فعله، وما ينبغي تجنبه حماية لمصالحهم.

١ .٤ .٣ التخطيط عبر السيناريوهات

وهذا النمط من التخطيط يكون أكثر ملاءمة لاستشراف الأزمات المحتملة الوقوع وتحديد مستويات خطورتها وبالتالي طرح البدائل المختلفة الملائمة لهذه الاحتمالات. وهذا يعني أن السيناريوهات قد تكون أداة للتخطيط الاستراتيجي حين تبادر الجهات المختصة والمسؤولة إلى التفكير بما سيقع على المدى البعيد من أزمات كما يمكن أن تكون السيناريوهات أداة للتخطيط التكتيكي حين تقع الأزمة ويراد تشخيص البدائل المتاحة لمواجهتها وللحد من آثارها وأخطارها.

ويقصد بالسيناريو ذلك التصور أو تلك الرؤية المقترحة كإطار للتعامل مع الأزمة المحتملة أو الأزمة القائمة والتي في ضوئها يتم وضع البرنامج أو تصميم الخطة التفصيلية التي تعتمد إزاء المواقف المختلفة. ومن السيناريوهات ترسم شجرة القرارات وتحدد المستلزمات، وتتم جدولة العمليات والنشاطات وتوزع المسؤوليات والصلاحيات للجهات المشاركة في التنفيذ وترجمة الخطط وفقاً لمعطيات السيناريو الذي يتم اختياره.

ويفترض وفقاً لهذا النمط من التخطيط أن تكون هناك ثلاثة سيناريوهات مختلفة لكل أزمة متوقعة. يمثل السيناريو الأول الرؤية المتفاءلة أو الرؤية الأشد احتمالاً، ويمثل السيناريو الثاني الرؤية المتشائمة أو الأضعف احتمالاً بينما تمثل الرؤية الثالثة السيناريو الوسط بين التفاؤل والتشاؤم أو بين الاحتمال الأقوى والأضعف.

وقد تصنف السيناريوهات إلى:

١ ـ السيناريو الأسوأ: الذي يفترض حدوث أكثر الأزمات أو الحوادث استبعاداً وأقلها تخطيطاً وإعداداً، وأن وقوع هذه الأزمات يحدث

في أسوأ مكان وأسوأ زمان. أو أن الأزمة التي وقعت لم توضع بالاعتبار وأن تفسيرها يظل غامضاً حتى بعد وقوعها، كما أن خسائرها وأضرارها تكون بالغة إضافة للصدمة التي تحدثها.

٢ ـ السيناريو الأفضل : الذي يفترض حدوث ما كان متوقعاً أو مخططاً لمواجهته وطبقاً للمتغيرات والظروف المحددة سلفاً وفي الزمان المتوقع والمكان الذي كان محتملاً. ولذلك تكون الاستعدادات والمستلزمات لمواجهة هذا النوع من الأزمات قد تم استحضارها وتعبئتها مما يقلل من خسائرها المادية والمعنوية.

ولتفعيل هذا النوع من ا لتخطيط على مستوى الأجهزة والمنظمات ينبغي تحفيز العاملين وتشجيعهم على التفكير الإبداعي والاستباقي وإطلاق الخيال وتعصير العقول وطرح التساؤلات حول ماذا لو حدث . . . كذا وكذا؟

١ .٥ التوصيات

ومن كل ما تقدم يوصي الباحث بما يلي :

١ ـ أن تقوم الجامعات والمؤسسات التربوية والعلمية المختلفة، إلى جانب مهامها التقليدية المتمثلة في نقل العلم وتعميق المعرفة، في رصد المستقبل واستشراف أحداثه وتوقعاته والتمهيد له وإعداد الأجيال القادمة التي ستنهض بمسؤولية الحماية والتنمية لأقطارها. وهذا يستلزم مضاعفة الموارد المالية المخصصة للجامعات وللبحث العلمي بحيث لا تقل عن (٥ , ١٪) من الناتج القومي، علماً أن هذه النسبة تصل إلى (٣٪) في أغلب الأقطار المتقدمة في حين أن هذه النسبة في أقطارنا العربية الحالية لا تتجاوز (٢٣ , ٠٪) من الناتج القومي. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا البون الشاسع إلى تكريس تبعيتنا العلمية والتقنية

والحضارية لمن يعدون العدة للمستقبل، ويسبقون غيرهم في توليد المستجدات الفكرية والتقنية.

٢ ـ أن تعنى الوزارات والمؤسسات الحكومية المدنية بالتحول من الاهتمام بوضع الإجراءات واصدار التعليمات، ومن التركيز على خطوات ومراحل التنفيذ في أدائها، إلى وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات وصياغة البرامج الهادفة إلى تنفيذها. وبذلك تستطيع هذه المؤسسات ربط أدائها اليومي باهدافها المستقبلية وتقييم ما تحقق منها وفقاً لرؤية واضحة وتتجاوز سلوكيات التخبط العشوائي والتيهان في المسارات الفرعية والانشغال بالجزئيات على حساب الكليات. وهذا يتطلب تطوير وتجديد القيادات، ورفد المؤسسات بدماء جديدة، لها رؤية وتؤمن برسالة ولديها قدرات ابداعية تمكنها من المنافسة والتفوق ومواجهة الأزمات والتحسب لها قبل وقوعها. وإعداد هؤلاء القادة يستلزم بناء وإرساء مدارس ومعاهد عصرية، ومراكز تدريب متخصصة تعني بالقيادات العليا وبالكوادر والأطر التنفيذية والإشرافية المعنية بتحقيق الأهداف من خلال الآخرين وعلى توظيف الطاقات المتاحة بكفاءة وفاعلية.

٣ ـ الانفتاح على التجارب الرائدة للآخرين في مختلف مجالات الحياة، وعلى المستجدات العلمية والتقنية بهدف تحليلها واستخلاص الدروس منها والانطلاق من حيث وصلت له، وتمكين النخب والجماعات المعنية بقضايا التطوير والتنمية المستديمة من معايشة هذه التجارب والاقتداء بها واتخاذها مؤشراً لتقييم منجزاتها لكي لا تظل مجتمعاتنا تعمل بمعزل عما يحيط بها ومتخلفة عن مواكبة التقدم الحاصل حولها. ويتحقق هذا الانفتاح بعقد الاتفاقيات الثنائية وبتبادل الخبراء وبتكوين فرق العمل المشتركة والأخذ بفكرة التوأمة بين المؤسسات الوطنية

والمؤسسات الأجنبية المتقدمة مع مراعاة الحفاظ على الخصوصية والهوية الذاتية والثوابت الوطنية والقومية التي تضمن السيادة والكرامة وتبادل المصالح على قدم المساواة لكي لا يكون هذا الانفتاح مدخلاً للانبطاح للآخر أو للاستسلام لبرامجه ومشاريعه الحضارية، بعيداً عن تطلعات الأمة وأهدافها الحضارية.

٤ ـ وإذا كان دعاة العولمة لا يكشفون صراحة وعلانية عن الأبعاد والمقاصد النهائية التي يهدفون إليها، وأنهم ينفون ما يقال عن خطرها على العقائد والأديان أو على السيادة الوطنية والقومية للنظم والحكومات، إلا أن ما تكشف من ممارساتها وسياساتها يؤكد إصرارهم على أنهم ماضون باتجاه التدخل في شئون الدول النامية تحت ذرائع وشعارات الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان. وأنهم مصرون على غسل عقول النخب والجماعات الملتزمة بعقائدها والحريصة على هويتها بذريعة اجتثاث الفكر الأصولي الذي يتهمونه بالعنف والإرهاب. ولكي لا تؤخذ هذه المجتمعات وهذه النظم وهذه النخب على حين غرة وتخدع مرة أخرى بعد خديعة سايكس بيكو التي قيل أنها ستحرر الشعوب من نير الاستبداد والطغيان العثماني، فإن الواجب يقضي بضرورة استلهام دروس وعبر الماضي وتوظيفها في رسم معالم المستقبل، والعمل سوية لتفويت الفرصة على الطامعين والمستعمرين الجدد. وهذه لا يتحقق إلا بالتخطيط الاستراتيجي الذي يحدد المخاطر والتحديات والأزمات التي تخفيها العولمة، وترسم الخطط والبرامج التي تقي الأمة وشعوبها من خطرها الداهم وفقاً لمقولة لا يلدغ المرء المؤمن من جحر مرتين. فهل يا ترى أن أجهزتنا وقياداتنا قد وعت الدرس وأنها أعدت السيناريوهات للأزمات التي جاءت بها العولمة أو التي لا تزال في طريقها إلينا؟.

المراجع

المراجـــع

إبراهيم، حسن عبد الحافظ (٢٠٠٥م)، «غسيل الأموال القذرة» مجلة الأمن والحياة، العدد ٢٧٠.

أبو الفضل، فتحي وآخرون (٢٠٠٤م)، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة. مكتبة الأسرة، القاهرة.

استيغلتيز، جوزيف (٢٠٠٣م)، خيارات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفارابي، بيروت.

أنور، أحمد (٢٠٠٤م)، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، القاهرة.

بكار، عبد الكريم (٢٠٠٠م)، العولمة : طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، والتعامل معها، دار الإعلام، دمشق.

بوكسبرغر، جيرالد، وكلينمنتا، هارالد (١٩٩٩م). الكذبات العشر للعولمة، بدائل دكتاتورية السوق. ترجمة عدنان سلمان، سسلة الرضا للمعلومات، دمشق.

جاكسون، روبرت (٢٠٠٣م)، ميثاق العولمة : سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، تعريب فاضل جتكر. مكتبة العبيكان، الرياض.

الجميل، سيار (٢٠٠٠م)، العولمة والمستقبل : استراتيجية تفكير. الأهلية للنشروالتوزيع، عمان.

الخضيري، محسن (٢٠٠١م)، العولمة الاحتياجية، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

ـــــــــــــــ، (٢٠٠٣م)، إدارة الأزمات، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

خطاب، عبد العزيز عبد المنعم (٢٠٠٣م)، إدارة الأزمات الأمنية : دراسة تطبيقية على أحداث الشغب. النسر الذهبي للطباعة، القاهرة.

الشعلان، فهد أحمد (٢٠٠٤م)، القيادات وإدارة الأزمات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض.

الكبيسي، عامر (٢٠٠٥م)، الفساد والعولمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

كيركبرايد، بول (٢٠٠٤م)، العولمة : الضغوط الخارجية. تعريب رياض الابرش، مكتبة العبيكان، الرياض.

مركز بيمسك (٢٠٠٢م)، إدارة الأزمات : التخطيط لما قد لا يحدث. الخبراء المهنيين للإدارة، القاهرة.

مصطفى، أحمد سيد (١٩٩٩م)، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

هيرست، بول وجراهام طوميسون (٢٠٠٠م)، ما العولمة ؟ الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، الكويت.

Jepson, Edward (2004). Nature and sustainable development : A strategic challenge for planners. Jourrnal of Planning Literature. Vol. 19, No